

تبخر أحلام الانفتاح التجاري التونسي على السوق الأفريقية



رياض بوعزة
صحافي تونسي

التجاري الحر إذ كان يفترض أن تكون لها آثار إيجابية لإنعاش الاقتصاد المنهك في ظل حكومة جديدة تسعى إلى تكوين حزام سياسي قوي يدعمها لاستكمال تنفيذ برنامج إصلاح متفق عليه مع صندوق النقد الدولي. من المؤكد أن أكثر ما يشغل حكومة إلياس الفخفاخ حاليا بعد قرار البرلمان هو كيفية كبح العجز التجاري المتفاحم، الذي يتجاوز سنويا حاجز الملياري دولار في ظل حجم تجارة ضعيف مع القارة لا يتجاوز سنويا 5 في المئة من حجم المبادلات التجارية، بينما تبلغ أكثر من 50 في المئة مع دول أوروبا. منطقة التبادل الحر الأفريقية تركز بالأساس على إزالة كافة الحواجز الجمركية بين الدول عبر تحرير حركة البضائع مع منح الحكومات هامشا لتطبيق سياساتها الاقتصادية، التي تتماشى مع ظروف كل بلد. ومن الواضح أن تونس أضاعت هذه الفرصة الثمينة.

تستبر بنود الاتفاقية إلى أنه على الدول الموقعة تحرير 90 في المئة من الحركة التجارية أما النسبة المتبقية فهي ستكون بالتوافق بين الحكومات الأفريقية على قواعد المنشأ. ويتوقع أن تسهم المنطقة في رفع نسبة المبادلات بين كافة الدول إلى نحو 52 في المئة، مع التركيز بشكل أكبر على الصادرات الزراعية والصناعية.

بفضل السياسيين ذوي الأفكار العقيمة، التي لا تنجب حولا مستدامة ومبتكرة لبناء الاقتصاد، تبخرت أحلام تونس للانفتاح التجاري على السوق الأفريقية لتقصي نفسها بذلك عن محيطها القاري، الذي سعت إليه طيلة ماراتون من المفاوضات الشاقة العام الماضي مع أعضاء الاتحاد الأفريقي لتأسيس سوق تجارية مشتركة على أرض الواقع.

إحباط البرلمان في جلسة عامة هذا الأسبوع خطة انضمام البلاد إلى اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية شكل صدمة خصوصا وأن الجميع كان يتربح خطوة الانفتاح على قارة يضم سوقها أكثر من 1.2 مليار نسمة، لتحفيز النمو رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب الحروب التجارية وفوبيا فايروس كورونا المستجد.

البرلمان، الذي تسبب عليه حركة النهضة الإسلامية بتحالف مع أحزاب أخرى تلتقي معها فقط ضمن مصالح وحسابات ضيقة، رفض المصادقة على مشروع القانون بعد الفضل في الحصول على عدد الأصوات المطلوبة لترميده. وهذا يؤكد مرة أخرى أن أغلب المشرعين ليسوا على دراية بحجم هذه الخسارة الاقتصادية لبلد يعاني من ويلات الأزمات المتراكمة.

لم تكن تونس تعول على تعزيز صادراتها، التي لا تزال ضعيفة رغم المحاولات لتتسببها خلال السنوات الأخيرة فحسب، بل لديها رؤية اعتمدها منذ أن بدأت في تحريك دبلوماسيتها الاقتصادية منذ 2014، لبلوغ أعلى درجات التكامل الاقتصادي مع أفريقيا.

الآن، ستبدأ التساؤلات تقفز بين التونسيين للبحث عن أسباب رفض نواب الشعب المصادقة على اتفاق مهم كهذا، والذي يفترض أنه يستكمل مسار الدبلوماسية الاقتصادية، التي نجحت فيها تونس أثناء فترة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، حين انضمت إلى اتفاقية طريق الحرير والحزام الجديد الصيني وإلى السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا (كوميسا).

لقد دخلت اتفاقية التبادل التجاري الحر حيز النفاذ في مايو الماضي بعد أن صادقت عليها جميع حكومات أفريقيا، وكانت تونس من أول دول القارة، التي صادقت عليها وذلك في مارس 2018، غير أن استكمال خطوات الانضمام الرسمي تتطلب موافقة البرلمان، وهو ما لم يحصل.

يعود قرار إنشاء هذه المنطقة إلى يونيو 2015 عندما وقعت 26 دولة في شرم الشيخ المصرية على البنود الأولى للاتفاقية لمواجهة التحديات الاقتصادية، وبموجبها ستضم منطقة التجارة الحرة 3 كتلتا اقتصادية قائمة وهي كوميسا ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية.

إن فتح الحدود التجارية مع أفريقيا خطوة لإحداث اختراق في سياسة المبادلات التجارية مع دول القارة البالغ عددها 54 بلدا عبر منطقة التبادل

مبادرة جزائرية للاستثمار في تدوير النفايات

وعود حكومية بالإسراع في ترسيخ الاقتصاد المستدام



التفتيش عن مصادر تمويل متجددة

وتهدف الخطة إلى حماية الموارد الطبيعية وتمييزها لتحقيق التنوع البيئي وتركيز التكنولوجيات الخضراء والاقتصاد الدائري والتصدير لتغيرات المناخ ومحاربة التلوث البيئي.

وتعول الجزائر أيضا على هذا البرنامج لتنفيذ خططها للاعتماد على الطاقات المتجددة في إدارة موارد البلد حيث وضعت الحكومة خارطة طريق لتحقيق الانتقال نحو الطاقات النظيفة وتخفيف العبء على قطاع النفط.

وكانت الحكومة قد أكدت خلال عرضها لبرنامجها الحكومي في فبراير الماضي أنها سوف تركز على "تأثيرات التجديد الاقتصادي القائم على الأمن الغذائي والانتقال في مجال الطاقة والاقتصاد الرقمي".

وتشهد القارة الأفريقية تنافسية كبيرة لتوظيف الاقتصاد الدائري في خلق فرص العمل وتحقيق الانتقال نحو الطاقة النظيفة وجذب الاستثمار داخليا وخارجيا حيث تفرض التقلبات المناخية على البلدان مراجعة سياساتها البيئية وتكييفها مع التغيرات المناخية العالمية لحماية الطبيعة بما يخدم الاقتصاد.

وقد ركزت دول شمال أفريقيا وخاصة تونس والمغرب على مجال الاستثمار في تدوير المخلفات لتوفير فرص شغل للشباب العاطل عن العمل.

ووضعت تونس منذ 2001 عدة برامج لتسهيل عمل المستثمرين في القطاع، وقدمت حوافر لإنشاء الشركات الصغيرة. كما أطلقت الحكومة المغربية العديد من المبادرات في هذا المجال من أجل النهوض بالقطاع بشكل أكبر وقد حصلت على دعم كبير من البنك الدولي لإعادة تدوير 20 في المئة من النفايات بحلول عام 2022.

بشكل تدريجي مع التركيز على أعمال نموذجية سيليح دورا هاما لإنجاح الانتقال البيئي، إضافة إلى إعداد مخططات محلية للتكيف مع التقلبات الجوية ومراجعة آليات تحصيل الرسوم البيئية.

وأكدت أن تعزيز عمليات المراقبة والإجراءات الرديئة لحماية الأوساط البيئية والقضاء على المصبات العشوائية وتحويل الفضائل المسترجعة إلى مساحات خضراء، والتسيير المدمج للمناطق الصحراوية والنائية وحماية والاستفادة من الموارد الطبيعية يساعد في إنجاح الانتقال البيئي.

ومنذ وصول الرئيس عبدالمجيد تبون إلى السلطة في ديسمبر الماضي بعد أول انتخابات رئاسية عقب الإطاحة بنظام عبدالعزیز بوتفليقة ركزت الحكومة على إطلاق حزمة من الإصلاحات تشمل كافة القطاعات في محاولة لاحتواء الحراك الشعبي المستمر في البلد في عامه الثاني. وفي هذا السياق أكدت الوزيرة بن حراث أن المبادرة الجديدة تجسد تعهدات رئيس البلاد من أجل بناء جزائر جديدة، وتنفيذا لبرنامج عمل الحكومة.

وسبق أن أكدت الحكومة أن النموذج الاقتصادي، الذي ستركزه يهدف إلى تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ومن بين أهم محاوره تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتكثيف الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفق قواعد قانونية تساعد على بعث الثقة بين المتعاملين والمستثمرين والدولة. وأوضحت أن سياسة قطاع البيئة والطاقت المتجددة تعتمد على منهج جديد يضمن للمواطن محيطا نظيفا ويحفظ له صحته ويستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

دفعت التحديات البيئية العالمية الحكومة الجزائرية إلى إطلاق مبادرة للاستثمار في تدوير النفايات، في إطار سعيها الشامل لتحريك كافة مفاصل الاقتصاد المتعثرة والقطع مع السياسات البالية لإعطاء بداية جديدة للاقتصاد الجزائري.

بن حراث قولها خلال مؤتمر صحفي عقد بالعاصمة هذا الأسبوع إن "جهود الوزارة تهدف إلى بلوغ الانتقال البيئي، وإنشاء نموذج اقتصادي جديد محرر من الطلب العام والتخلص تدريجيا من هيمنة الربيع النفطي".

ويدعو خبراء إلى ضرورة التخلص من الاقتصاد الريعي وتنويع مصادر النمو لخلق الثروة والتخلص من الاعتماد الشديد على عوائد صادرات النفط والغاز، التي تراجعت أسعارها بشدة منذ منتصف عام 2014، الأمر الذي انعكس سلبا على الموازنة وعلى احتياطات البلد من العملات الصعبة.

وأضافت الوزيرة إن "استراتيجية قطاع البيئة والطاقت المتجددة لا ترتكز فقط على الانتقال البيئي بل على الانتقالات في مجال الطاقة وحماية البيئة أيضا".

وأشارت إلى أن هذا المخطط سيعمل على إعادة التوازن الإقليمي بين الشمال والجنوب وكذلك المحيط الصحراوي، الذي سيكون في صلب أولويات القطاع. وذكرت أن من بين المحاور الأساسية الأخرى لتجسيد الانتقال البيئي من خلال "استثمار تدوير النفايات وتحسين مدونة الوظائف المرتبطة بالبيئة بشكل يتوافق مع متطلبات كل مرحلة مع تكييف المخططات الخاصة بتسيير النفايات المنزلية".

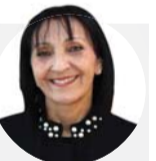
وشددت على أن القيام بعملية الفرز الانتقالي للنفايات على كل المستويات

الجزائر - تعكف الحكومة الجزائرية على وضع خارطة طريق متكاملة للتنمية الاقتصادية تشمل الاستثمار في تدوير النفايات لخلق فرص عمل، في وقت يرتفع فيه الهمان العالمي على الاقتصاد الأخضر لخلق الثروة والتنمية المستدامة.

وباتت النفايات بانواعها مجالا استثماريا مهما للعديد من الدول بفضل تقنية إعادة التدوير وإدخال التكنولوجيا في هذا النشاط بعد أن كانت مصدرا للتلوث البيئي ولانبعاث الروائح الكريهة.

نصيرة بن حراث

تهدف إلى تحقيق الانتقال البيئي وبناء نموذج اقتصادي جديد



وتحرص وزارة البيئة والطاقت المتجددة على وضع الأسس لاقتصاد دائري يخلق الثروة وفرص العمل للمساهمة في تحقيق نموذج اقتصادي جديد.

ويولي القطاع الخاص الجزائري أهمية كبيرة للاستثمار في القطاع، كما هو الحال بمرکز بني مراد لتدوير النفايات في ولاية البليدة، حيث تعالج يوميا أطنان من المخلفات. ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى وزيرة البيئة والطاقت المتجددة نصيرة

الحكومة الكويتية تتصدى لتفشي غسيل الأموال

صرافة و16 شركة مجوهرات و19 شركة تعمل في قطاع التأمين.

وكثيرا ما كانت الكويت بفعل حالة النزاهة والوفرة المالية التي تميزها، موضع تركيز عمل جماعات وأفراد ناشطين في عمليات جمع أموال واستثمارها خارج نطاق القانون لمصلحة تنظيمات محلية وخارجية بعضها مصنف إرهابيا مثل جماعة الإخوان المسلمين.

ونظرا للظورات، التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات

الماضية وما صاحبها من توترات ومخاطر أمنية، سُجّل انتباه استثنائي من قبل الدولة الكويتية لتلك الأنشطة، ومن ضمنها عملية جمع التبرعات التي تم اتخاذ عدة إجراءات لتنظيمها وضبطها ومراقبتها.

كما شملت التدابير كذلك إصدار أمر بإلزام 29 شركة عقارية وست شركات للمجوهرات وشركتي صرافة باتباع إجراءات محددة لتتوافق مع القانون.

وأشارت إلى اعتماد إيقاف نشاط شركتين واحدة للعقار وأخرى للمجوهرات فضلا عن استكمال إجراءات التراخيص لنحو 104 طلبات تأسيس خلال الشهر نفسه، منها 85 شركة عقارية و14 شركة مجوهرات وثلاث شركات تأمين وشركتا صرافة.

وذكرت أنها قامت بتعيين 87 ترخيصا موزعة على 64 شركة عقارية وشركة صرافة و12 شركة مجوهرات وعشر شركات تأمين.

كما اعتمدت بيانات 106 مراقبين لنحو 66 شركة عقارية وخمس شركات

إلى التعامل بمبالغ نقدية تفوق قيمتها الثلاثة آلاف دينار (قرابة 10 آلاف دولار) وعدم حصول موظفيها على دورة تكوينية حول مكافحة غسل الأموال أو الإلزام بوسيلة إخطار وحدة التحريات المالية حال وجود مؤشرات اشتباه.

وتضمنت التدابير توجيه إشارات كتابية لعشر شركات عقارية و3 شركات مجوهرات و3 شركات صرافة.

11

شركة تعمل في الصرافة والعقارات والمجوهرات أوقفت وزارة التجارة نشاطها في فبراير



تجارة محاصرة بين الصراعات السياسية